

السيناريوهات المتوقعة لمعدل التضخم لعام 2020 في ظل توقعات انخفاض الانفاق الحكومي وارتفاع سعر الصرف

الدكتور زياد طارق حسين الربيعي
الجهاز المركزي للإحصاء - جمهورية العراق

الدكتورة زينة أكرم عبد اللطيف النداوي
الجهاز المركزي للإحصاء - جمهورية العراق

المستخلص

في ظل الازمة المزدوجة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، والاجراءات التي قد تتخذ من قبل السلطات النقدية والمالية والمتمثلة برفع سعر صرف الدينار بنسبة معينة او تخفيض الانفاق الحكومي، فإن هذين الإجراءين لهما اثاراً مختلفة على معدل التضخم فرفع سعر الصرف من شأنه أن يرفع معدل التضخم، في حين تخفيض الانفاق الحكومي من شأنه تخفيض معدل التضخم، وقد وضعت ثلاثة سيناريوهات مختلفة لكل متغير على حدة.

Abstract:

In light of the double crisis suffered by the Iraqi economy, and the procedures that may be taken by the monetary and financial authorities to raise the exchange rate by a certain percentage or reduce government spending, Of course, these two procedures have different effects on the inflation rate, so raising the exchange rate would raise the inflation rate. While reducing government spending would reduce the inflation rate, three different scenarios were designed for each variable separately.

أولاً: المقدمة

تعد دراسة التضخم مهمة جداً لراسمي السياسات ومتخذي القرارات، إذ أن الهدف الأول لكل السياسات الاقتصادية هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، وإن لم يتحقق ذلك الاستقرار تلجأ السلطات المالية والنقدية الى استخدام ادواتها المختلفة لتحقيق ذلك، وبما أن التضخم يتأثر بعوامل عديدة فقد ارتأى الباحثان التركيز على عاملين مهمين هما الانفاق الحكومي وسعر الصرف، من خلال سيناريوهات مختلفة وضعت لتغير كلا منهما خلال العام الحالي في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية التي تواجه الاقتصاد العراقي والتي على رأسها الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية وانتشار وباء كورونا في العراق والعالم، والذي أدى الى اتخاذ اجراءات مختلفة منها الحظر الشامل والجزئي والتباعد الاجتماعي وغيرها، حيث أن تلك الاجراءات اثرت بشكل كبير على مختلف اقتصادات العالم وادت الى ركود اقتصادي لم يسبق له مثيل منذ الكساد الكبير الذي واجهه العالم عام 1929 .

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته بكونه يحلل معدلات التضخم للأشهر الاربعة الاولى من عام 2020 كما ويحاول التنبؤ بمعدل التضخم لعام 2020 في ظل الازمة المركبة التي يعاني منها والحلول التي قد تلجأ اليها السلطات المالية والنقدية.

مشكلة البحث

ان الاقتصاد العراقي عانى من تضخم مقبول ومسيطر عليه منذ عقد السبعينيات والثمانينيات وترسخ خلال عقد التسعينات واسباب التضخم تعود لعدد كبير من العوامل وان اغلب الدراسات ومنها القياسية مخرجاتها تركز على عاملين فقط من العوامل هما سبب في التضخم وهما سعر الصرف والانفاق الحكومي. من هنا تم تسليط الضوء على العاملين لبيان أثرهما على التضخم في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل معدل التضخم خلال الاشهر الاربعة الاولى من عام 2020 ووضع سيناريوهات مختلفة عن معدل التضخم المتوقع في العام ذاته إذا تم اللجوء الى رفع سعر الصرف وتخفيض الانفاق الحكومي.

فرضية البحث

يفترض البحث أن السلطات المالية والنقدية ستلجأ الى خيارات صعبة وهي إما أن تخفض الانفاق الحكومي أو ان ترفع سعر الصرف وفي كلا الخيارين تأثير في معدل التضخم فالأول يخفض التضخم أم الخيار الثاني فيرفع معدل التضخم، لذا فالبحث يفترض أن التلاعب بهذين المتغيرين كلا على حد من شأنه أن يحدث تغيرات محسوسة في معدل التضخم، ويستند البحث الى اسلوب المحاكاة لما كانت عليه المتغيرات وما متوقع أن تكون عليه.

الدراسات السابقة

تناولت دراسات عديدة موضوع العلاقة بين كلا المتغيرين ومعدل التضخم حيث بينت الدراسات السابقة أن هناك علاقة طردية بين كلا المتغيرين ومعدل التضخم، ففي دراسة حول اثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم في بعض الاقتصادات النامية (الهند، فيتنام، اندونيسيا) حيث أظهرت النتائج أن الانفاق الحكومي له أثر ايجابي على معدل التضخم على المدى الطويل في البلدان الثلاثة وهذه العلاقة التكاملية إما علاقة مباشرة بين المتغيرين أو علاقة غير مباشرة من خلال متغير ثالث، أما على المدى القصير فإن هناك علاقة تكاملية بين المتغيرين، ففي الهند فإن الانفاق الحكومي له تأثير ايجابي في المدى القصير على التضخم، وهو ما يتفق مع النظرية الكينزية، أما في اندونيسيا فإن تأثير الانفاق الحكومي على التضخم تأثيراً سلبياً، وهو ما يشير الى مزاحمة الانفاق الحكومي

للاستثمار الخاص، أما بالنسبة لفيتنام فإن اتجاه التأثير قصير المدى يمتد من التضخم الى الانفاق الحكومي¹. أما بالنسبة لعلاقة سعر الصرف بمعدل التضخم ففي دراسة اجينور ومونتيل (1996) بينت أن هناك اربعة اليات لانتقال إثر التقلبات في سعر الصرف على التضخم ففي الاقتصادات المفتوحة تتأثر اسعار السلع المستوردة او يمكن ان ترتفع اسعار السلع النهائية من خلال ارتفاع اسعار المدخلات المستوردة، كما ان التقلبات في اسعار الصرف تؤثر على المنتجين المحليين بالتالي ترتفع الاسعار المحلية، واخيراً ارتفاع اسعار الصرف يؤثر على القيمة الحقيقية للأجور مما يدفع لزيادة الاجور النقدية وارتفاع الاسعار. وفي دراسة اخرى عن الاقتصاد الايراني بينت ان التضخم في الاقتصاد الايراني هو ظاهرة نقدية ومن ثم يجب حماية سعر الصرف من التقلبات المفرطة للمحافظة على معدلات التضخم².

ثانياً: تعريف التضخم وأنواعه التضخم

يعرف التضخم بأنه مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في مستوى الاسعار للسلع والخدمات في اقتصاد ما عبر الزمن، وعندما يحدث تنخفض القوة الشرائية لعملة بلد ما ولا يعود بإمكان المستهلك ان يشتري نفس الكمية والنوعية من السلع والخدمات التي كان بإمكانه شراءها سابقاً بنفس الثمن. وتجدر الاشارة الى أن التضخم يشير الى تغيرات في المستوى العام للأسعار وليس الى تغير في سعر واحد قياساً بأسعار اخرى هناك أنواع عديدة من التضخم الاقتصادي هي³:

- 1- **التضخم الاصيل:** هو التضخم الذي ينشأ حين لا تواجه الزيادة في الطلب الكلي زيادة في مستويات الانتاج، بالتالي سيكون هناك ارتفاع في مستوى الاسعار.
- 2- **التضخم الزاحف:** هذا النوع من التضخم يتميز بارتفاع بطيء في الاسعار على مر الزمن، أي عندما يزداد الطلب الكلي يكون العرض المحلي ثابت تقريباً بدون تغيير.
- 3- **التضخم المكبوت:** وهو التضخم الذي يظهر نتيجة زيادة التدفق النقدي بسبب زيادة النفقات العامة مثلاً والتي تؤدي الى ارتفاع الاسعار، بالتالي تلجأ الحكومة الى سياسات معينة تكبح جماح هذا التضخم من خلال تحديد الاسعار.
- 4- **التضخم المفرط:** هو الارتفاع المفرط في مستويات الاسعار يرافقه سرعة تداول النقود، ويؤدي هذا النوع الى انهيار العملة الوطنية للبلد، كما حصل في هنغاريا بعد الحرب العالمية الثانية والعراق في ظل العقوبات الاقتصادية الدولية في تسعينات القرن الماضي.
- 5- **التضخم المستورد:** يظهر في الدول النامية والتي تستورد اغلب السلع والخدمات من الخارج، فهو ناتج عن الارتفاع في الاسعار في الدول المصنعة ويحسب كالآتي:

$$\text{التضخم المستورد} = \text{قيمة الواردات} / \text{الناتج المحلي الاجمالي} * \text{التضخم العالمي}^4$$

1 Tai dang, Impact of government spending on inflation in Asia emerging economies: evidence from India, Vietnam, and Indonesia, Crawford school of public policy, Australian national University, Canberra, ACT, 0200, Australia, 2014, p23.

2 Sanam Shojaeipour Monfared, the relationship between exchange rates and inflation : the case of Iran, European Journal of sustainable Development, V6,N4,2017,p339.

3 Marc Labonte, Inflation: Causes, Costs, and Current Status, congressional research services, 26July 2011.

4 عمران وليد، (دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم حالة الجزائر)، دراسة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014/2013.

ثالثاً: دور السياسات الاقتصادية في معالجة التضخم

أ- السياسة المالية Fiscal Policy:

هي استخدام الانفاق الحكومي والضرائب لتحقيق اهداف اقتصادية معينة لما لهما من إثر على الطلب الكلي على لسلع والخدمات⁵.

1. تبين وزارة المالية الدين العام الى الجمهور ومن ثم سحب النقد الموجود في الاسواق العراقية للمساهمة في تقليل النقد المعروض.
2. زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي يتداولها اصحاب الدخل المرتفعة.
3. خفض الانفاق الحكومي: اذ يعد الانفاق الحكومي من اهم الاسباب التي تساهم في زيادة النقد المتداول في الاسواق ومن ثم الحد منه وتقليصه يقلل من المعروض النقدي⁵.

ب- السياسة النقدية

هي مجموعة اجراءات تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الاهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الدولة كتحقيق الاستقرار النقدي تطوير المؤسسات المصرفية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتخفيض التضخم. وللسياسة نوعين من الادوات كالآتي:

1- الادوات غير المباشرة (الادوات الكمية) كأداة سعر الخصم وسعر الفائدة، اداة عملية السوق المفتوحة وأداة الاحتياطي القانوني وكالاتي:

... **سياسة معدل إعادة الخصم للأوراق التجارية والاوراق المالية:** ففي حالة التضخم يزيد البنك معدل إعادة الخصم ليخفض قدرة البنوك في التوسع في الائتمان، حيث يقوم البنك المركزي من خلال البنوك التجارية بزيادة معدل الفائدة فيؤدي الى نقص الطلب على القروض من قبل المستثمر، فيتوجه المستثمر الى استثمار الاموال في السوق المالية ك شراء سندات او أسهم، والعكس صحيح في حالة اتباع البنك المركزي سياسة توسعية لمواجهة الانكماش.

... **نسبة الاحتياطي القانوني:** وهي الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع في البنوك التجارية لدى البنك المركزي، الهدف منها هو إحداث توازن نقدي، ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي الى رفع نسبة الاحتياطي القانوني والعكس صحيح في حالة الانكماش. ويعد من أكثر الوسائل النقدية نجاحاً في الدول النامية بسبب ضعف الاسواق المالية⁶.

... **عمليات السوق المفتوحة:** وهي بيع وشراء السندات الحكومية، فعند قيام البنك المركزي على بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة لانخفاض مقدار احتياطي البنوك التجارية، ومن ثم مقدرتها الاقتراضية ويحصل العكس عند دخول البنك المركزي كبائع لتلك السندات⁷.

2- الادوات المباشرة للسياسة النقدية الرقابة على الائتمان (القروض)، النسبة الدنيا للسيولة، قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية، الادوات الاخرى للسياسة النقدية كالودائع المشروطة من

5 معهد الدراسات المصرفية، (التضخم الاقتصادي)، ، نشرة توعوية، الكويت ، 2012.
6 طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر للفترة 1970-2017، اطروحة دكتوراه، الجزائر، 2018/2019.
7 عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، كتاب، 1990.

اجل الاستيراد، الاقناع الادبي⁸. فهي تستهدف توجيه الائتمان نحو بعض القطاعات الاقتصادية ذات الاهمية الاستراتيجية، والتأثير على حجم القروض الممنوحة الى قطاعات اخرى ومن تلك الادوات⁹:

... **تنظيم الائتمان الاستهلاكي:** وقد استخدم للرقابة على الائتمان في الدول الصناعية خلال اربعينات القرن الماضي، كما استخدمته حكومة الرئيس الامريكي كارتر في ثمانينات القرن الماضي، ويتلخص هذا التنظيم بوضع قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة مثلاً قيام البنك المركزي برفع قيمة الدفعة النقدية الاولى اللازمة للشراء مما يؤدي الى خفض الائتمان لهذا الغرض.

... **تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء:** ويؤدي نفس الغرض اعلاه مثلاً تحديد السقوف العليا لمبالغ القروض الممنوحة للبناء.

... **التأثير او الاقناع الادبي:** وهو على شكل نصيحة او توجيه من قبل البنك المركزي للبنوك التجارية بضرورة اتخاذ الحيطة والحذر من اجراءاتها الاقراضية والاستثمارية.

رابعاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يسببها التضخم

1. فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة ومقياساً لها: فكلما ارتفعت الاسعار تدهورت قيمة النقود مما يسبب اضطراباً في المعاملات بين المنتج والمستهلك وبين البائع والمشتري وبين الدائن والمدين فيلجأ الناس الى الاحتفاظ بعملة اخرى بديلاً عن العملة المحلية، وهو ما حصل في العراق في فترة التسعينات من القرن الماضي.
2. انخفاض حجم الادخار والاستثمار: إذ أن انخفاض المداخيل الحقيقية للأفراد يؤدي الى انخفاض الادخار لان اغلب الدخل النقدي سيوجه الى الاستهلاك بالتالي يرتفع الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، ومن ثم انخفاض الاستثمار والنتائج.
3. سوء توزيع الدخل الحقيقي بين شرائح المجتمع المختلفة: إذ أن الدخل النقدي والاسعار لا تزداد بنفس النسبة لكافة القطاعات فالتفاوت في درجة ارتفاع الاسعار ينعكس على زيادة دخول بعض فئات المجتمع على حساب فئات اخرى، لذلك نجد تأثير مستوى معيشة اصحاب الدخول الثابتة أكبر من أصحاب الدخول المتغيرة، بالتالي الفئات الغنية تزداد غنى والفئات الفقيرة تزداد فقراً.
4. تشوه نمط الاستهلاك: إن ارتفاع الاسعار يؤدي الى اختلاف قدرة الانفاق لشرائح المجتمع، لما له من أثر على نمط استهلاك العائلة، حيث يزداد الطلب على السلع والخدمات الأساسية فترتفع اسعارها مما يؤثر بشكل سلبي في الاستقرار الاقتصادي، الذي يعد شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة في توزيع الثروة القومية لاي بلد. كما أن ارتفاع الاسعار يدفع المستهلكين الى تعميق توقعاتهم التشاؤمية والتي تؤدي الى اقتناء المزيد من السلع ومن ثم ارتفاعاً أكثر في الاسعار السائدة.
5. الفساد الاداري والمالي: حيث يعد من أشد آثار التضخم خطراً على المجتمع بسبب ما يرافقه من انتشار للبطالة والرشوة وتبديد المال العام داخل المؤسسات الخدمية.

خامساً: المستفيدون والمتضررون من التضخم¹⁰

- **المستفيدون من التضخم:** ان المستفيدون من ارتفاع الاسعار هم الفئات التالية:
1. اصحاب الدخول المتغيرة اي الاشخاص التي تتغير دخولهم مع تغير الاسعار فعندما ترتفع اسعار منتجاتهم وخدماتهم مع ثبات اجور العمال لديهم واسعار مدخلات الانتاج سوف تزداد ارباحهم. كالتاجر، المزارع، صاحب المعمل، صاحب الحرفة... الخ.
 2. المقترضون بأسعار فائدة ثابتة الاشخاص المقترضون سواء كان الاقتراض لأغراض استهلاكية او لأغراض استثمارية.

8 عمران وليد، (دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم حالة الجزائر)، دراسة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014/2013.

9 عوض فاضل الدليمي، مصدر سبق ذكره.

10 عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، (النقود والمصارف والاسواق المالية)، كتاب الطبعة الاولى، عمان- الاردن، 2004.

3. اصحاب الثروات المادية بمختلف اشكالها اي ملاك الاراضي والعقارات وملاك السلع الثمينة من الذهب والبلاتين والماس والمكتنزين للتحف الفنية والاثريّة.
4. اصحاب المدخرات بالعملة الأجنبية فيستفاد هؤلاء الاشخاص عند ارتفاع الاسعار المحلية تقل قيمة العملة الوطنية تنخفض القوة الشرائية للعملة الوطنية وترتفع العملة الاجنبية.
- المتضررون من التضخم: ان المتضررون من ارتفاع الاسعار هم الفئات التالية:
1. أصحاب الدخول النقدية الثابتة اي الاشخاص التي لا ترتبط دخولهم بتغير الاسعار كالموظفين والمتقاعدين.
 2. أصحاب المدخرات النقدية بأسعار فائدة او دون فائدة
 3. المتعاقدون تجارياً بأن يسلم بضاعة في الامد القصير او الطويل بسعر محدد مسبقاً
 4. المقرضون لمبالغ نقدية بسعر فائدة ثابتة بموجب سندات الكمبيالة او اي شكل من القروض التي لا ترتبط بتغير سعر.

سادساً: الرقم القياسي لأسعار المستهلك الشهري

يتكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (12) قسماً رئيسياً يتم من خلالها احتساب الرقم القياسي للأسعار، وتختلف تلك الاقسام من حيث اوزانها النسبية حيث نلاحظ ان النسبة الاكبر من إنفاق الاسرة العراقية على القسم الاول: المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية يليه القسم الرابع: السكن ثم يليه القسم السابع: النقل ثم يليه القسم الخامس: التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بنحو (29.605%)، (25.359%)، (15.185%)، (6.524%) على التوالي. والجدول الاتي يبين تحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك للأشهر الاربعة الاولى من عام 2020.

جدول (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك للأشهر الاربعة الاولى من عام 2020

| ت | القسم | الوزن | الرقم القياسي | | | | معدلات التغير عن نيسان اذار | معدلات التغير اذار عن شباط | معدلات التغير عن كانون الثاني |
|-----|--------------------------------------|--------|---------------|-------|-------|--------------|-----------------------------|----------------------------|-------------------------------|
| | | | نيسان | آذار | شباط | كانون الثاني | | | |
| 1. | الاغذية والمشروبات غير الكحولية | 29.605 | 100.2 | 100.0 | 97.2 | 97.2 | 0.2 | 2.9 | 0.0 |
| 2. | التبغ | 0.615 | 121.3 | 121.3 | 120.8 | 120.8 | 0.0 | 0.4 | 0.0 |
| 3. | الملابس والاحذية | 6.472 | 102.2 | 102.0 | 102.0 | 102.1 | 0.2 | 0.0 | -0.1 |
| 4. | السكن، المياه، الكهرباء، الغاز | 25.359 | 109.5 | 114.8 | 116.8 | 116.3 | -4.6 | -1.7 | 0.4 |
| 5. | التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة | 6.524 | 96.3 | 96.2 | 96.0 | 96.1 | 0.1 | 0.2 | -0.1 |
| 6. | الصحة | 4.142 | 129.7 | 128.7 | 128.1 | 127.6 | 0.8 | 0.5 | 0.4 |
| 7. | النقل | 15.185 | 96.4 | 96.3 | 96.3 | 97.5 | 0.1 | 0.0 | -1.2 |
| 8. | الاتصال | 3.109 | 108.8 | 108.8 | 108.9 | 108.9 | 0.0 | -0.1 | 0.0 |
| 9. | الترفيه والثقافة | 1.998 | 95 | 94.6 | 94.6 | 92.4 | 0.4 | 0.0 | 2.4 |
| 10. | التعليم | 0.922 | 155.6 | 155.6 | 155.6 | 155.6 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| 11. | المطاعم والفنادق | 1.527 | 112.7 | 112.6 | 112.8 | 112.8 | 0.1 | -0.2 | 0.0 |
| 12. | السلع والخدمات المتنوعة | 4.542 | 112.8 | 111.7 | 111.2 | 110.5 | 1.0 | 0.4 | 0.6 |
| | الرقم القياسي العام | 100 | 104.6 | 105.8 | 105.4 | 105.4 | -1.1 | 0.4 | 0.0 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الارقام القياسية، (تقارير الرقم القياسي للأسعار المستهلك CPI) اعداد مختلفة سنة 2020

ولتحليل جدول (1) يتبين الآتي:

- 1- بلغ الرقم القياسي العام في العراق لشهر شباط سنة 2020 نحو (105.4%) مقارنة بنحو (105.4%) في شهر كانون الثاني سنة 2020، وكان مستوى الاسعار مشابها للشهر السابق.

- 2- بلغ الرقم القياسي العام في العراق لشهر اذار سنة 2020 نحو (105.8%) مقارنة بنحو (105.4%) في شهر شباط سنة 2020، اي بنسبة زيادة مقدارها (0.4%) والذي يمثل معدل التضخم الشهري. ويرجع سبب تلك الزيادة الى الزيادة الحاصلة في قسم الاغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة (2.9%)، قسم التبغ بنسبة (0.4%)، قسم التجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة (0.2%) وقسم الصحة بنسبة (0.5%). قسم السلع والخدمات المتنوعة بنسبة (0.4%).
- 3- بلغ الرقم القياسي العام في العراق لشهر نيسان سنة 2020 نحو (104.6%) مقارنة بنحو (105.8%) في شهر آذار سنة 2020، اي بنسبة انخفاض مقدارها (1.1%) اي أن هناك انكماش (deflation)، ويرجع سبب ذلك الانكماش الى الانخفاض الحاصل في أسعار قسم السكن بنسبة (4.6%).

سابعاً: العوامل المؤثرة في التضخم

إن هناك العديد من العوامل المؤثر في التضخم منها اسعار الصرف، اسعار الفائدة، عرض النقد وغيرها¹¹، لكن يقتصر هذا البحث على عاملين فقط هما الانفاق الحكومي¹² وسعر الصرف¹³، ولتكن هذه هي نقطة الانطلاق لتقدير معدل التضخم في العراق لعام 2020 وفقاً للتغيرات في المتغيرين المذكورين واللذان يعكسان الواقع الاقتصادي الحالي في ظل الازمة المركبة السابقة الذكر التي تواجه مختلف دول العالم والعراق على وجه الخصوص:

المتغير الاول (الانفاق الحكومي): نفترض ان هناك ثلاثة سيناريوهات لتغير هذا المتغير وهي:

1. السيناريو الاساسي: انخفاض الانفاق الحكومي بنسبة (30%) للفصول الثلاثة المتبقية من عام 2020.
 2. السيناريو المتفائل: انخفاض الانفاق الحكومي بنسبة (20%) للفصول الثلاثة المتبقية من عام 2020.
 3. السيناريو المتشائم: انخفاض الانفاق الحكومي بنسبة (50%) للفصول الثلاثة المتبقية من عام 2020.
- وحسب بيانات الموازنة العامة للدولة للفصل الاول من عام 2020.

المتغير الثاني (سعر الصرف): نفترض أن هناك ثلاثة سيناريوهات لتغير سعر الصرف وهي:

1. السيناريو الاساسي: بقاء سعر الصرف على حاله أي كما في الربع الاول 2020.
2. السيناريو المتفائل: نفترض ارتفاع سعر الصرف بنسبة (10%) عما كان عليه في الربع الاول 2020.
3. السيناريو المتشائم: ارتفاع سعر الصرف بنسبة (20%) عما كان عليه في الربع الاول 2020.

سيناريوهات المتغير الاول (الانفاق الحكومي)

حسب البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية فقد بلغ إجمالي الانفاق الجاري للحكومة حوالي (17.3) ترليون دينار للفصل الاول لعام 2020¹⁴. إذن وفق السيناريوهات الثلاثة سيكون الانفاق الحكومي:

السيناريو الاول (الاساسي): بلغ الانفاق الحكومي للفصل الثاني 2020 وفق هذا السيناريو حوالي (15.5) ترليون دينار وذلك لان التخفيض في الانفاق الحكومي لم يشمل الشهرين الاول والثاني من الفصل الثاني وانما اقتصر على الشهر الثالث فقط. أما بالنسبة للفصلين الثالث والرابع من عام 2020 فمن المتوقع أن يبلغ الانفاق الحكومي وفق هذا السيناريو حوالي (12.1) ترليون دينار للفصلين الثالث والرابع على التوالي، وبناءً على ذلك سينخفض معدل التضخم بنسبة (4%) للفصل الثاني عن الفصل الاول ومن ثم سينخفض معدل التضخم بنسبة (8%)

11 Elis Ratna Wulan, Analysis of Factors Affecting Inflation in Indonesia: an Islamic Perspective, State Islamic University Sunan Gunung Djati Bandung, Indonesia, 2015.

12 Muhammad Irfan Javaid Attari, Inflation, Economic Growth and Government Expenditure of Pakistan: 1980-2010, Procedia Economics and Finance 5 (2013).

13 تماضر جابر البشير، العوامل المؤثرة على التضخم في السودان خلال الفترة 1980-2015، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18 العدد 2، 2017.

14 <http://mof.gov.iq/obs/ar/Pages/obsDocuments.aspx>.

للفصلين الثالث والرابع عن الفصل الثاني، أما المعدل العام للتضخم فإنه سينخفض بنسبة (7%) عما كان عليه في الفصل الاول 2020.

السيناريو الثاني (المتفائل): بلغ الانفاق الحكومي للفصل الثاني 2020 وفق هذا السيناريو حوالي (16.2) ترليون دينار وذلك لان التخفيض في الانفاق الحكومي لم يشمل الشهرين الاول والثاني من الفصل الثاني وانما اقتصر على الشهر الثالث فقط. أما بالنسبة للفصلين الثالث والرابع من عام 2020 فمن المتوقع أن يبلغ الانفاق الحكومي وفق هذا السيناريو حوالي (13.8) ترليون دينار للفصلين الثالث والرابع على التوالي. وبناءً على ذلك سينخفض معدل التضخم بنسبة (3%) للفصل الثاني عن الفصل الاول ومن ثم سينخفض معدل التضخم بنسبة (7%) للفصلين الثالث والرابع عن الفصل الثاني، أما المعدل العام للتضخم فإنه سينخفض بنسبة (5%) عما كان عليه في الفصل الاول 2020.

السيناريو الثالث (المتشائم): بلغ الانفاق الحكومي للفصل الثاني 2020 وفق هذا السيناريو حوالي (14.4) ترليون دينار وذلك لان التخفيض في الانفاق الحكومي لم يشمل الشهرين الاول والثاني من الفصل الثاني وانما اقتصر على الشهر الثالث فقط. أما بالنسبة للفصلين الثالث والرابع من عام 2020 فمن المتوقع أن يبلغ الانفاق الحكومي وفق هذا السيناريو حوالي (8.7) ترليون دينار للفصلين الثالث والرابع على التوالي. وبناءً على ذلك سينخفض معدل التضخم بنسبة (7%) للفصل الثاني عن الفصل الاول ومن ثم سينخفض معدل التضخم بنسبة (13%) للفصلين الثالث والرابع عن الفصل الثاني، أما المعدل العام للتضخم فإنه سينخفض بنسبة (12%) عما كان عليه في الفصل الاول 2020.

إشارة الى نتائج السيناريوهات الثلاثة المتوقعة لأنفاق الحكومي فمن المتوقع ان يتغير معدل التضخم وفق ذلك كم في جدول (2) وكالاتي:

جدول (2) معدل التضخم المتوقع لعام 2020 وفق السيناريوهات الثلاثة

| الفصول | السيناريو الاول | | السيناريو الثاني | | السيناريو الثالث | |
|---------|--------------------------------|--------------|--------------------------------|--------------|--------------------------------|--------------|
| | الانفاق الحكومي (ترليون دينار) | معدل التضخم% | الانفاق الحكومي (ترليون دينار) | معدل التضخم% | الانفاق الحكومي (ترليون دينار) | معدل التضخم% |
| الاول | 17.3 | 0.4 | 17.3 | 0.4 | 17.3 | 0.4 |
| الثاني | 15.5 | 0.36 | 16.2 | 0.37 | 14.4 | 0.33 |
| الثالث | 12.1 | 0.28 | 13.8 | 0.3 | 8.7 | 0.2 |
| الرابع | 12.1 | 0.28 | 13.8 | 0.3 | 8.7 | 0.2 |
| المجموع | 57 | 0.33 | 61.1 | 0.35 | 49.1 | 0.28 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

سيناريوهات المتغير الثاني (سعر الصرف):

السيناريو الاول (الاساسي): بلغ سعر صرف الدولار للفصل الاول من عام 2020 هو (1182) وحسب افتراض هذا السيناريو استمرار سعر الصرف عند هذا المستوى، لذا فإن معدل التضخم المتوقع في الفصل الاول لن يتغير على مدار العام.

السيناريو الثاني (المتفائل): يفترض هذا السيناريو ارتفاع سعر الصرف بنسبة (10%) بالتالي فإن سعر الصرف للفصول الثلاثة سيتغير الى (1300) دينار لكل دولار ومن ثم فإن معدل التضخم الفصلي سيزداد بنسبة (4%) للفصول الثلاثة، أما المعدل السنوي فإنه سيزداد بنسبة (3%).

السيناريو الثالث (المتشائم): يفترض هذا السيناريو ارتفاع سعر الصرف بنسبة (20%) بالتالي فإن سعر الصرف للفصول الثلاثة سيتغير الى (1418) دينار لكل دولار بعد أن كان (1182) دينار لكل دولار، ومن ثم فإن معدل التضخم الفصلي سيزداد بنسبة (8%) للفصول الثلاثة، أما بالنسبة للمعدل السنوي للتضخم فإنه سيرتفع بنسبة (6%). والجدول (3) يبين تغيرات سعر الصرف وتغيرات معدل التضخم لعام 2020 وفق سيناريوهات ثلاثة.

جدول (3) توقعات سعر الصرف ومعدل التضخم للسيناريوهات الثلاثة لعام 2020

| الفصول | السيناريو الاول | | السيناريو الثاني | | السيناريو الثالث | |
|---------|-----------------|---------------|------------------|---------------|------------------|---------------|
| | سعر الصرف | معدل التضخم % | سعر الصرف | معدل التضخم % | سعر الصرف | معدل التضخم % |
| الاول | 1182 | 0.4 | 1182 | 0.4 | 1182 | 0.4 |
| الثاني | 1182 | 0.4 | 1300 | 0.44 | 1418 | 0.48 |
| الثالث | 1182 | 0.4 | 1300 | 0.44 | 1418 | 0.48 |
| الرابع | 1182 | 0.4 | 1300 | 0.44 | 1418 | 0.48 |
| المجموع | 1182 | 0.4 | 1271 | 0.43 | 1359 | 0.46 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

ثامناً: الاستنتاجات

- 1- بينت الدراسة ان مستوى الاسعار لسلة السلع والخدمات للمستهلك العراقي في شهر شباط مشابه لسلة السلع والخدمات في شهر كانون الثاني ومن ثم انه لا يوجد معدل تضخم، كما وبينت الدراسة بوجود تضخم شهري مقداره (0.4%) في شهر اذار عن شهر شباط.
- 2- بينت الدراسة بوجود انخفاض في معدل التضخم لشهر نيسان الى (-1.1) % اي ان هناك انكماش في الاسعار (deflation) ويرجع سبب ذلك الانكماش الى الانخفاض الحاصل في أسعار قسم السكن، المياه، الكهرباء، الغاز بنسبة (4.6%).
- 3- حسب السيناريوهات الثلاثة للأنفاق الحكومي عندما ينخفض الانفاق الحكومي بنسبة 30% ينخفض معدل التضخم بنسبة 12%، وعندما ينخفض الانفاق الحكومي بنسبة 20% ينخفض معدل التضخم بنسبة 10%، وعندما ينخفض الانفاق الحكومي بنسبة 49.7% ينخفض معدل التضخم بنسبة 20%.
- 4- حسب السيناريوهات الثلاثة لسعر الصرف فإن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 10% يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم الفصلي بنسبة 4%، وعندما يرتفع سعر الصرف بنسبة 20% فإن معدل التضخم الفصلي يرتفع بنسبة 8%.

تاسعاً: التوصيات

توصي الدراسة بالإجراءات الآتية:

- 1- تقليل التفاوت غير المبرر في رواتب ومخصصات الموظفين في مختلف الوزارات والجهات الحكومية، اذ تعد خطوة مهمة لمعالجة العجز المالي وتحقيق العدالة.
- 2- معالجة مشكلة ازدواج الرواتب في الوزارات والجهات الحكومية لوقف الهدر في النفقات العامة.
- 3- عدم اللجوء الى خيار تخفيض سعر الصرف فبالإضافة للأثار التضخمية له فهو يؤدي الى زعزعة ثقة المواطن بالعملة المحلية نتيجة للتوقعات التشاؤمية للأفراد فمن المتوقع ان يرتفع سعر الصرف أكثر بكثير مما تقره السلطة النقدية.
- 4- في ضوء الاقسام الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلك فمن الضروري الاهتمام بالمجاميع الاربعة الرئيسية وهي الاغذية والمشروبات غير الكحولية، السكن، النقل والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة والتي لها التأثير الاكبر في معدل التضخم من خلال توفير السلع والخدمات التي تتضمنها تلك المجاميع.

المراجع

1. عمران وليد، (دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم حالة الجزائر)، دراسة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013/2014.
2. مايكل ابد جمان ومحمد ابراهيم منصور، (الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة)، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999.
3. معهد الدراسات المصرفية، (التضخم الاقتصادي)، نشرة توعوية، الكويت، 2012.
4. طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر للفترة 1970-2017، اطروحة دكتوراه، الجزائر، 2018/2019.
5. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، كتاب، 1990.
6. عمران وليد، (دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم حالة الجزائر)، دراسة ماجستير، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013/2014.
7. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، (النقود والمصارف والاسواق المالية)، كتاب الطبعة الاولى، عمان-الاردن، 2004.
8. تماضر جابر البشير، العوامل المؤثرة على التضخم في السودان خلال الفترة 1980-2015، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18 العدد 2، 2017.
9. Elis Ratna Wulan, Analysis of Factors Affecting Inflation in Indonesia: an Islamic Perspective, State Islamic University Sunan Gunung Djati Bandung, Indonesia, 2015.
10. Muhammad Irfan Javaid Attari, Inflation, Economic Growth and Government Expenditure of Pakistan: 1980-2010, Procedia Economics and Finance 5 (2013).
11. Tai dang, Impact of government spending on inflation in Asia emerging economies: evidence from India, Vietnam, and Indonesia, Crawford school of public policy, Australian national University, Canberra, ACT, 0200, Australia, 2014, p23.
12. Sanam Shojaeipour Monfared, the relationship between exchange rates and inflation: the case of Iran, European Journal of sustainable Development, V6, N4, 2017, p339.
13. Marc Labonte, Inflation: Causes, Costs, and Current Status, congressional research services, 26 July 2011.
14. http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Oct_2012_402.pdf
15. <http://mof.gov.iq/obs/ar/Pages/obsDocuments.aspx>.